

قرار لمجلس المنافسة عدد 59/ق/2022 صادر في 9 ذي القعدة 1443  
(9 يونيو 2022) المتعلق بعملية تولى كل من شركة «SAGARD»  
«SAS» وشركة «Bpifrance Investissement». المراقبة  
المشتركة على مجموعة «ADIT».

مجلس المنافسة.

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة  
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435  
(30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر  
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435  
(30 يونيو 2014) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي :

وحيث إن مشروع عملية التركيز كان موضوع عقد تفويت وبيع، وعقد استثمار موقعان من قبل الأطراف المعنية بتاريخ 11 مارس 2022، ممّا يجعلها خاضعة للتبليغ طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه :

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي كل من شركة «SAGARD SAS» وشركة «Bpifrance Investissement» المراقبة المشتركة على مجموعة «ADIT»، وبالتالي فهي تشكل تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطاً من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهو تجاوز رقم المعاملات العالمي المحقق من قبل مجموع المنشآت المعنية بالعملية للسقف المحدد وفق المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز، هي :

- الطرف المقتني الأول : شركة «SAGARD SAS» عبر صندوق الاستثمار «SAGARD 4A» و «SAGARD 4B» التابعين لها، وهي شركة فرنسية لإدارة الحوافظ الاستثمارية، مملوكة من قبل الشركة القابضة «SAGARD HOLDINGS MANAGEMENT INC» الخاضعة للمراقبة غير المباشرة للشركة الكندية «POWER CORPORATION CANADA»، التي تنشط في توظيف الأموال بالمساهمة في رساميل شركات فرنسية خاصة منها الشركات متوسطة الحجم على اختلاف مجالات نشاطها :

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 9 ذي القعدة 1443 (9 يونيو 2022)، طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس :

وبناء على تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 061/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 10 شوال 1442 (11 ماي 2022)، المتعلق بتولي كل من شركة «SAGARD SAS» وشركة «Bpifrance Investissement» المراقبة المشتركة على مجموعة «ADIT» :

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2022/64 بتاريخ 12 من شوال 1443 (13 ماي 2022) القاضي بتعيين السيدة أسية حدادي مقررة في الموضوع، طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 20 من شوال 1443 (21 ماي 2022)، والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع التركيز أعلاه :

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في قطاع الاستشارات الاستراتيجية، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز الحالية :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 30 من شوال 1443 (31 ماي 2022) :

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 3 ذي القعدة 1443 (3 يونيو 2022) :

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 9 ذي القعدة 1443 (9 يونيو 2022) :

وحيث إن التحليل التنافسي للعملية موضوع التبليغ أبان عن كون السوق المرجعية تبقى سوقا منفتحة وتعرف تعددا للفاعلين ووجود منافسين لأطراف العملية إما على المستوى الوطني أو الدولي :

وحيث إنه إضافة إلى ما سبق ذكره أعلاه فإن التحقيق أبان على عدم وجود أي تداخل أفقي أو عمودي فيما بين أنشطة الشركات أطراف عملية التركيز، وذلك لأن الشركة المقتنية «SAGARD» لا تعتبر فاعلا مت دخلا ولا مالكا لمساهمات في السوق المعنية، وينحصر نشاطها في مجالي التغذية الطبية والسريية، وكذا تطوير برامج إعداد التقارير التنظيمية الضريبية والمالية :

وحيث إنه تبين كذلك عدم وجود أي علاقة أفقية أو عمودية بين مجموعة «ADIT» والشركات القابضة المملوكة للصناديق المسيرة من طرف شركة «Bpifrance Investissement» بالمغرب :

وحيث إن حصة السوق التي تتوفر عليها المجموعة المستهدفة «ADIT» تبقى ضعيفة وتراوح بين 0 و5 في المائة، وهو ما لن يؤدي إلى إحداث أو تعزيز وضعية هيمنة اقتصادية في السوق المرجعية :

وحيث إنه استنادا إلى ما سبق ذكره، واعتمادا على الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، يتبين أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية.

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 61/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 10 شوال 1442 (11 ماي 2022) يستوفي كافة الشروط القانونية.

#### المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي كل من شركة «SAGARD SAS» وشركة «Bpifrance Investissement» المراقبة المشتركة على مجموعة «ADIT».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة بتاريخ 9 ذي القعدة 1443 (9 يونيو 2022)، بحضور السيد أحمد رحو رئيسا للجلسة، والسيدة جهان بن يوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإضاءات :

أحمد رحو.

جهان بن يوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.

-الطرف المقتني الثاني:شركة «BPIFRANCE INVESTISSEMENT» وهي شركة تدبير فرنسية مرخص لها من قبل الهيئة الفرنسية للأسواق المالية، وهي تقوم بشكل خاص بتدبير الصندوق المهني المتخصص صندوق «BPIFRANCE CAPITAL I» صاحب المساهمة الاستثمارية في مجموعة «ADIT» :

- الطرف المستهدف : مجموعة «ADIT» الفرنسية المتكونة من شركتي «Euro Advocacy SAS» و«Adit SAS»، وهي المتخصصة في خدمة الاستشارات الإدارية، خاصة في مجال الذكاء الاستراتيجي وأخلاقيات الأعمال، ودبلوماسية وأمن الأعمال. وتنشط هذه المجموعة عدة بلدان ضمنها المغرب عبر فرعها شركة «ESL agence publics maroc» وشركة «Salveo Maroc».

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ تندرج في إطار الاستراتيجية الاستثمارية لشركة «SAGARD SAS» لتوظيف الأموال في شركات ذات إمكانات نمو عالية. كما أنه من شأن هذه العملية أن تتيح لمجموعة «ADIT» فرص توسيع مواردها المالية لتعزيز تطوير أنشطتها على مستوى الأسواق التي تنشط داخلها بفرنسا وعلى الصعيد الدولي :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة اعتمادا على الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فقد تم تحديد السوق المعنية بشقها، سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتمادا على نتائج مسطرة التحقيق، فإن السوق المعنية بهذه العملية هي سوق خدمة الاستشارات الإدارية :

وحيث إنه تم تحديد السوق الوطنية كسوق جغرافية لسوق خدمة الاستشارات الإدارية، بالنظر إلى أن جل الشركات المقدمة لهذا النوع من الخدمات، لا ينحصر نشاطها على المستوى المحلي بل يشمل مختلف ربوع التراب الوطني :

وحيث إنه بالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث آثارها على المنافسة، يمكن أن يبقى تحديد السوق المعنية مفتوحا من الناحية الجغرافية دون حاجة لاعتماد تقسيم أدق :